

تاريخ المراجعة: 2021/04/08

تاريخ الإرسال: 2021/02/23

تاريخ القبول: 2021/05/08

دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

The Role of Economic Institutions' social responsibility in achieving sustainable development.

عبد الله بونكانو¹، ابتسام بدري²¹BOUNKANOU Abdallah, ²BADRI Ibtisam¹جامعة محمد خيضر (بسكرة)، abdallah.bouankanou@univ-biskra.dz²جامعة محمد خيضر (بسكرة)، ibtissam.badri@yahoo.com

المخلص: لم تعد المسؤولية الاجتماعية تنحصر في ما تقدمه المؤسسات الاقتصادية من مساعدات خيرية، تحاول من خلالها كسب رضا محيطها الاجتماعي، بقدر ما أصبحت تمثل أداة توازن داخلي وخارجي للمؤسسة، تقوم على إستراتيجية ورؤية واضحة تنتهجها المؤسسة الاقتصادية، وتتكامل من خلالها كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا ما يؤكد على دورها الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة، التي تقوم على التكامل بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي للتنمية.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أجل الوقوف على هذا الدور تم استقراء العناصر المرتبطة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، والاعتماد على مقاربة ببنية شاملة تعتمد على تفسير التفاعل بين المؤسسة الاقتصادية وبيئتها، وما يحقق لها من مكاسب تمكنها من الحفاظ على سمعتها وتعزيز مكانتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية؛ تنمية مستدامة؛ مؤسسات اقتصادية؛ بيئة؛ مجتمع.

تصنيفات O17،Q56.JEL

abdallah.bounkanou@univ-biskra.dz المؤلف المرسل: عبد الله بونكانو، الإيميل:

Abstract: Social responsibility is no longer confined to the charitable assistance provided by economic institutions, through which it tries to win the satisfaction of its social environment, as it has become an instrument of internal and external balance for the institution, based on a clear strategy and vision adopted by the economic institution, and through which all economic, social and environmental dimensions are integrated, This confirms its fundamental role in achieving sustainable development, which is based on the integration of the economic and social dimensions of development.

Therefore, this study aims to highlight the role of social responsibility of economic institutions in achieving sustainable development, and in order to stand on this role, the elements related to the concepts of social responsibility and sustainable development have been extrapolated, and reliance on a comprehensive environmental approach based on the interpretation of the interaction between the economic institution and its environment, and what it achieves Gains that enable it to maintain its reputation and enhance its competitive position.

Key words: social responsibility, sustainable development, economic institutions, environment, society.

JEL Classification Codes. O17,Q56.

1. مقدمة:

إن التطورات التي شهدتها العالم الحديث بفضل العولمة وتوجه أغلب دول العالم نحو نمط اقتصادي مفتوح، فسحت المجال أمام الاستثمار وإنشاء المؤسسات الاقتصادية كرهان أساسي في التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل العام، فكان لذلك الانعكاس السلبي

على البيئة بسبب الاستغلال اللاعقلاني لمواردها، وما خلفه التقدم الصناعي والاستغلال الطاقوي من تلوث بيئي متعدد الصور.

أجبر هذا الوضع الحكومات على إعادة النظر في تعاملها مع البيئة، فظهر مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم يقوم على فكرة تحقيق رفاهية المجتمع في ظل الاستغلال الأمثل للموارد البيئية والحفاظ على حق الأجيال اللاحقة في الاستفادة منها، ومكافحة كل أشكال التلوث.

إن سعي المؤسسات الاقتصادية نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية يجعلها مطالبة أكثر من أي وقت مضى من تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة التي تمارس فيها أنشطتها وتقوم باستغلال مواردها، وهذا ما يجعلها تتبنى رؤية جديدة تقوم على تحقيق مطالب بيئتها الداخلية والخارجية، والمساهمة في تنمية المجتمع، مع الحفاظ على البيئة، وتتدرج هذه الرؤية تحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

عرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والمفكرين من مختلف المجالات، نظرا لما أصبحت المسؤولية الاجتماعية تحققه من توازن وتكامل للمؤسسات الاقتصادية بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، من جهة، ولما له من ارتباط بتحقيق التنمية المستدامة كآلية للتوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

وعليه سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة من خلال الإجابة على الإشكال المطروح أعلاه إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومفهوم التنمية المستدامة.

- الوقوف على مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بينهما، والبحث عن آليات تمكن المؤسسات الاقتصادية من تبني هذه العلاقة.

- تحديد الآليات الضرورية لمساهمة المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مسؤولياتها الاجتماعية، يعطي لهذه المؤسسات إمكانية تقييم أدوارها ووضع استراتيجيات لتحسين ذلك، بمعنى محاولة المساهمة في وضع معايير تقييم ذاتية للمؤسسة الاقتصادية لمدى مساهمتها في التنمية المستدامة من خلال التزامها بالمسؤولية الاجتماعية.

منهجية البحث: لتحقيق الأهداف السالفة الذكر تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وما يتطلبه من أدوات جمع البيانات، وذلك باستقراء العناصر المرتبطة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، والاعتماد على مقارنة بيئية شاملة تقوم على تفسير التفاعل بين المؤسسة الاقتصادية وبيئتها، وما يحقق لها من مكاسب تمكنها من الحفاظ على سمعتها وتعزيز مكانتها التنافسية.

2 - مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.

يعكس الاهتمام المتزايد من طرف المفكرين والباحثين بمفهوم المسؤولية الاجتماعية الأهمية الكبيرة التي تحققها على مستوى المؤسسة الاقتصادية وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة، لذلك سيتناول هذا المحور أهم العناصر المحددة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية: تعريفها، أهميتها، وأبعادها.

2. 1 تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية:

يشير **المعنى اللغوي** للمسؤولية الاجتماعية بأن الإنسان مسؤول عن فعل قام به في الماضي، وخلف هذا الفعل أثراً يتحمل تبعته ونتائجها.

كما يعرفها **المعجم الوسيط** باعتبارها حال وصفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعاته¹.

أما **من الناحية الاصطلاحية** فتعرف بأنها المعيار الاجتماعي الذي يقرر أن الأسرة أو الجماعة الاجتماعية الأكبر منها تعتبر مسؤولة عن سلوك أعضائها، ولا بد من

وضع هذه الجماعة في الاعتبار إذا ما ارتكب العضو أو مجموعة من الأعضاء أي سلوك انحرافي².

تختلف وجهات نظر المفكرين والباحثين حول تعريف المسؤولية الاجتماعية وذلك حسب توجهاتهم الفكرية، وإدراكهم لمدلولاتها وأهم العناصر المرتبطة بها، فنجد:

- **تعريف (Drucker)** الذي يرى " أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه".

- أما **(Holms)** قدم وجهة نظر أخرى، حيث اعتبر "المسؤولية الاجتماعية هي التزام على المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل به، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"³.

يظهر من خلال التعريفين أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تحمل خاصية الالتزام الموجه لسلوك المؤسسة تجاه محيطها.

- **كما يرى (محمد التويجري)** " أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتطلب إيجاد توازن بين متطلبات المؤسسة واحتياجاتها ومموليها والعاملين فيها والمجتمع المحلي الذي تخدمه"⁴.

- **على غرار (البنك الدولي):** الذي يعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها " التزام أصحاب المؤسسات بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي ككل، لتحسين معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد"⁵

- **إضافة إلى تعريف (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية):** " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام هادف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"⁶.

تربط هذه التعاريف الثلاثة الأخيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بمساهمتها في التنمية المستدامة الشاملة، والتي تستهدف البيئة الداخلية للمؤسسة والبيئة

الخارجية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية، من خلال إيجاد توازن بين أهداف المؤسسة ومتطلبات محيطها.

وقد قدم (Caroll) تعريفاً أكثر شمولية حيث يرى "أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات"⁷. ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى تعريف إجرائي للمسؤولية الاجتماعية، يحدد أهم خصائصها والعناصر المكونة لمفهومها، وذلك على النحو التالي: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية هي ذلك الالتزام الذي يوجه سلوك المؤسسة تجاه بيئتها الداخلية من عمال وعائلاتهم، وبيئتها الخارجية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية، في إطار تحقيق توازن بين أهدافها ومتطلبات بيئتها، مما يعني أن المسؤولية الاجتماعية تتطلب مساهمة المؤسسات الاقتصادية في التنمية المستدامة.

2 - 2 أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية:

تتحمل المؤسسات الاقتصادية مسؤوليتها الاجتماعية بالرغم مما لها من تكاليف مالية كبيرة، مما يطرح الاستفسار حول ما الذي يتحقق لها من مزايا نتيجة تبنيها ذلك؟ وهذا ما يؤكد على أهمية المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة فيما يلي⁸:

- 1 - تحسين سمعة المؤسسة الاقتصادية والتي تبني على أساس الكفاءة في الأداء، وتطوير العنصر البشري، إضافة إلى تقديم خدمات جيدة، والثقة المتبادلة بين المؤسسة ومتعاملاتها ومستوى الشفافية الذي تتعامل به، ومدى مراعاتها لالتزاماتها البيئية.
- 2 - التزام المؤسسة الاقتصادية بمسؤوليتها الاجتماعية يمكنها من الحصول على أكفأ الموارد البشرية خاصة من محيطها الذي تتعامل معه.
- 3 - بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعدها في حل المشكلات والنزاعات التي قد تتعرض لها أثناء ممارستها لنشاطاتها.
- 4 - حسن إدارة المخاطر الناتجة عن نشاطها الاقتصادي، وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي، احترام قوانين العمل، تطبيق المواصفات القياسية.

5 - رفع قدرة المؤسسة على التعلم والابتكار .

2 - 3: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية:

قدم (CARROL) نموذجاً للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية طرح من خلاله أربعة أبعاداً مترابطة ومتكاملة فيما بينها، تمكن المؤسسة من القيام بمسؤوليتها الاجتماعية على أحسن وجه، تتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

البعد الاقتصادي: ويرتكز هذا البعد على تحقيق أرباح مالية ومادية للمؤسسة وكل العملاء والمساهمين جراء ما تقوم المؤسسة من خدمات وأنشطة مختلفة، لأن هذه الأرباح تمكنها من القيام بمسؤولياتها الاجتماعية لاحقاً، ومن هنا تظهر العلاقة بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية، ويشمل البعد الاقتصادي أيضاً تقديم منتجات جيدة للمستهلكين وبأسعار مقبولة، و وظائف بأجور عادلة للعاملين فيها.

البعد القانوني: ويتضمن تنفيذ المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية كالتزام قانوني، وكذا مطابقة كل أنشطتها للوائح ونصوص قانونية ملزمة.

البعد الأخلاقي: ويشمل هذا البعد التزام المؤسسة عند قيامها بأنشطتها باحترام الضوابط والمبادئ الأخلاقية للمجتمع الذي تنشط فيه، واحترام عاداته وتقاليده وكل ثقافته، كما يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تسهم في تنمية وتعزيز هذه الثقافات والقيام ببرامج تتماشى مع ذلك⁹.

البعد الاجتماعي: يشير هذا البعد إلى بحث المؤسسة عن كل الطرق والوسائل التي تمكنها من تحسين نوعية حياة عاملها وعائلاتهم وكل أفراد المجتمع الذي تنشط فيه، وذلك من خلال برامج دعم التنمية وإنجاز مشاريع خدمية، مما يساهم في تحسين سمعتها داخل مجتمعها¹⁰.

يظهر مما سبق أن المسؤولية الاجتماعية تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما يحقق لها مكاسب ومزايا كبيرة.

3 - مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة زيادة نسبة المشاكل البيئية التي تواجه عالمنا الحديث، بسبب الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية وكل أشكال التلوث بسبب

اللامبالاة وانعدام الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع والمؤسسات، وتطور هذا المفهوم عبر عدة مراحل تزامنت مع بداية الاهتمام بالبيئة وضرورة المحافظة عليها من التلوث واستغلال مواردها بصفة عقلانية تضمن حق الأجيال اللاحقة.

3 - 1 تعريف التنمية المستدامة:

عرف مصطلح التنمية المستدامة مفاهيم مختلفة أدى إلى تنوع تعاريفها، ومن بين هذه التعاريف نجد:

- **تعريف (Edward barbier)** "التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا في ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي" ¹¹.

- **كما عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية؛** "بأنها التنمية التي تقتضي تلبية الحاجات الأساسية للجميع، وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحهم إلى حياة أفضل، ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يطلع المجتمع لتحقيقها بشكل معقول." ¹²

من خلال هذين التعريفين يمكن القول بأن التنمية المستدامة تهدف إلى تنمية اقتصادية شاملة تحقق الرفاه للمجتمع في ظل الاستغلال العقلاني للموارد البيئية والحفاظ على البيئة من كل أشكال التلوث، مما يعني تحقق التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي.

3 - 2 أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- 1 - تحقيق حياة أفضل للسكان، وذلك بالتركيز على علاقة السكان بالنظام البيئي وجعل هذه العلاقة متكاملة.
- 2 - زيادة الدخل الوطني من خلال رفع مستوى الإنتاج والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية.

3 - تحسين المستوى المعيشي للسكان بتحسين مستوى الدخل الفردي¹³.

4 - السعي إلى تحقيق عدالة في توزيع الدخل والموارد بين أغلب أفراد المجتمع، بمعنى تحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان.

5 - الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى معيشة السكان ليس على حساب البيئة واستنزاف مواردها، بل باستدامة هذه الموارد فترة زمنية أطول وحمايتها من كل أشكال التلوث¹⁴.

3 - 3: أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة جملة من الأبعاد التي تمكنها من تحقيق أهدافها، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1.3.3 البعد الاقتصادي: ويقصد به العمل على تحقيق إشباع حاجيات ورغبات الفرد داخل المجتمع، من خلال السلع والخدمات التي توفرها التنمية، ويتم ذلك من خلال توفير المواد الأولية، والموارد المالية، إضافة إلى الموارد البشرية المتخصصة¹⁵.

2.3.3 البعد البيئي: ويركز على الاستغلال الأمثل لمكونات النظام البيئي وما تتضمنه من موارد طبيعية ونباتية وحيوانية، وتوظيفها لصالح الإنسان دون استنزافها أو تلوثها.

3.3.3 البعد الاجتماعي والمؤسسي: ويشمل المكونات البشرية والعلاقات الفردية والجماعية والمؤسسية وما تسهم به من جهود تعاونية¹⁶.

4.3.3 البعد التكنولوجي: ويعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والمضرة بطبقة الأوزون، ويمكن هذا الاستخدام للتكنولوجيا من تحقيق التنمية المستدامة¹⁷.

إن تحقيق التنمية المستدامة مرهون بارتباط هذه الأبعاد وتكاملها، إذ أن إشباع حاجيات الأفراد يتم في إطار الحفاظ على المقومات البيئية، في إطار بناء مؤسساتي اجتماعي.

مما سبق يمكن القول أن تحقيق التنمية المستدامة يتم من خلال تحقيق البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية في إطار الحفاظ على النظام البيئي بالحد من استنزاف موارده والحفاظ عليها من التلوث.

ومن هنا تظهر أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن المؤسسات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية تنعكس على ترقية مستوى معيشة السكان، مما يعني استخدامها للموارد البيئية من جهة، وما تتعرض له البيئة من تلوث جراء مخلفاتها ونفاياتها، لذلك يبدو ضروريا التزام هذه المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية.

ويمكن إبراز هذه العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية والتنمية المستدامة من خلال المحور التالي.

4 - أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية أحد أهم الركائز التي تقوم عليها النظم الاقتصادية الحديثة، باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق التنمية ومواجهة التحديات البيئية؛ وهذا ما يجبر هذه المؤسسات على التزام مسؤولية اجتماعية تحقق التنمية وتراعي متطلبات حماية البيئة.

4 - 1 طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

تعد المسؤولية الاجتماعية المدخل الأساسي لمساهمة المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي، وتخضع العلاقة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة إلى وجهات نظر مختلفة، تركز الأولى على الهدف الاقتصادي للمؤسسة وهو تعظيم الربح، والذي ينعكس على مختلف جوانب الحياة، أما الثانية فتركز على الدور الاجتماعي للمؤسسة باعتبارها كيان اجتماعي له التزام اجتماعي، أما وجهة النظر الثالثة شكلت نمط التوازن بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي للتنمية مع الحفاظ على البيئة¹⁸.

وبناء على ذلك يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في التنمية المستدامة من خلال عدة مجالات ومبادرات منها:

1.1.4 المجال الاجتماعي: ويتمثل فيما يلي:

- توفير فرص عمل لأفراد المجتمع وتبني برامج التعليم والتدريب مما يمكن من تطوير مهاراتهم، ومساعدتهم على إنشاء مشاريع صغيرة تعود بالفائدة على مجتمعهم.
- دعم الأنشطة الاجتماعية وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.
- المساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع، وإنشاء هياكل صحية.
- التعامل مع قضايا المجتمع بكل مصداقية.
- إنشاء مؤسسات تعليمية لرفع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع.
- تشجيع التعاقد مع مشروعات صغيرة ومتوسطة لتنفيذ عمليات في إطار المناولة.
- رفع المستوى العام للمجتمع وتوظيف جميع مواردها وإمكانياتها لخدمة المجتمع.

2.1.4 المجال البيئي: ويتجلى في مختلف الممارسات التي تقوم بها المؤسسة ضمن

- محيطها البيئي، وتهدف إلى حماية البيئة، وتتمثل هذه الممارسات في ما يلي:
- الحد من التلوث البيئي بكل أشكاله.
- دعم البرامج الصديقة للبيئة والتقنيات الحديثة والطاقات المتجددة.
- الاستخدام الأمثل للموارد البيئية.
- المساهمة في نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.
- القيام بأنشطة بيئية فعالة، مثل زيادة المساحات الخضراء، مكافحة التصحر وزحف الرمال¹⁹.

3.1.4 المجال الاقتصادي: وتركز المؤسسة على ما يحقق متطلبات كل أصحاب

- المصالح من خلال:
- تحقيق أرباح ترضي المساهمين.
- توفير السلع والخدمات ذات النوعية الجيدة و بأسعار معقولة.
- القدرة على التسديد اتجاه أصحاب المصالح.
- تحقيق الرفاهية لكل أفراد المجتمع.

4.1.4 المجال القانوني: ويتمثل في النقاط التالية:

- الالتزام بالقوانين والنصوص التي تحددها الحكومات.

- مراعاة القوانين والاتفاقيات الدولية.

5.1.4 المجال الثقافي: يتلخص في مساهمة المؤسسة الاقتصادية في الجوانب الثقافية والتوعوية لأفراد المجتمع، إذ يمثل أهم المحاور التي تتناولها المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال:

- تعريف الأفراد بالمنتجات الجديدة وكيفية استخدامها.
- المشاركة في التظاهرات الثقافية والتحسيسية.
- دعم الأندية والجمعيات الثقافية التي تهتم بالحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري للمجتمع²⁰.

من خلال هذه المجالات والتي تظهر العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر في المساعدات الإنسانية والمشاركة في الأعمال الخيرية التي تقدمها المؤسسة إلى أفراد المجتمع وحملات التطوع، بقدر ما هي فلسفة وإستراتيجية تتبناها وتوفر لها موارد مالية ومادية لما يعود من فوائد على المؤسسة ومحيطها بكل أبعاده، وهو ما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة، والتي أصبحت جزء لا يتجزأ من أهداف المؤسسات الاقتصادية.

4 - 2 آليات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

إن تبني المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية يؤكد على أهمية هذه المسؤولية في تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتم ذلك وفق الآليات التالية:

1.2.4 التزام المؤسسة بأخلاقيات العمل:

يعرف (Robbins Dececon) الأخلاق بأنها "مجموعة القواعد والمبادئ التي تحدد ما هو السلوك الصحيح وما هو السلوك الخاطئ، وبالتالي فإن أخلاقيات العمل هي مجموعة من المعايير والمبادئ التي تهيمن على السلوك الإداري، والتي تحدد ما هو صحيح وما هو خاطئ"²¹.

وعليه يمكن القول بأن أخلاقيات العمل هي ضبط سلوكيات المؤسسة داخل بيئتها الداخلية والخارجية.

تسعى المؤسسة إلى تبني معايير أخلاقية تساعد في الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال بناء إستراتيجية أخلاقية تقوم على:

- الاتصال الفاعل الذي يمكن جميع الأفراد من الفهم الجيد وتطبيق المعايير الأخلاقية التي تقرها الإدارة العليا وبمساهمة جميع العاملين.

- التعليم والتدريب حيث يعطي فرصة للعاملين في جميع المستويات لاختبار التطبيقات النموذجية للمعايير الأخلاقية.

- المكافآت والعقوبات، حيث تمنح المكافآت للأفراد الذين يلتزمون بالمعيار الأخلاقي مقابل فرض العقوبات على الأفراد الذين لا يلتزمون بتنفيذه.

- التوجيه والتشجيع: يعد التوجيه والتشجيع مكملًا للعقوبات والتوبيخ لأنهما غير كافيين لإقناع العاملين بالقيم الأخلاقية، إذ لابد من تشجيع العمال وتقديم النصح لهم²².

- خلق الشعور بالانتماء لدى الفرد مما يدفعه نحو الاندماج في مبادئ المنظمة وقيمها والتمسك بها والدفاع عنها²³.

وتجدر الإشارة إلى أن تبني المؤسسة لمثل هذه الممارسات وبشكل طوعي لا يلغي دور الحكومات في سن القوانين واللوائح التنظيمية لضبط أخلاقيات العمل لدى المؤسسة بما يحقق الحماية للمجتمع.

وما يمكن استخلاصه هو أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل تبدو متداخلة ومتراصة، حيث أنه لا يمكن الحديث عن إحداها دون الأخرى، رغم أن الأخلاقيات أسبق لدى الأفراد في المجتمع أو في المؤسسات من مسؤولياتهم الاجتماعية²⁴.

2.2.4 التزام المؤسسة بحماية البيئة:

تعرف البيئة بأنها "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، يتأثر به ويؤثر فيه، هذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جدا، وقد تضيق دائرته ليشمل منطقة

صغيرة جدا لا تتعدى رقعة البيت الذي يسكن فيه، ومن خلال هذا المفهوم يمكن أن نقسم البيئة إلى قسمين: بيئة طبيعية وبيئة بشرية²⁵.

لذاك فبيئة المؤسسات الاقتصادية تشمل كل ما يحيط بها داخليا و خارجيا، تتأثر بها وتؤثر فيها، فهي بذلك تتشكل من الموارد الطبيعية المختلفة، الموارد البشرية التي تتفاعل معها.

إلا أننا في هذه الجزئية سيتم التركيز على البيئة الطبيعية وما تحتويه من ثروات ومعادن ومقومات طبيعية والتي تدخل ضمن أنشطة المؤسسة الاقتصادية أو تؤثر فيها أنشطتها إيجابا أو سلبا.

تلتزم المؤسسات الاقتصادية في إطار المسؤولية الاجتماعية بآليات وإجراءات متعددة فرضتها المتغيرات البيئية الجديدة، وتتمثل هذه الإجراءات في ما يلي:
- الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع المحلي.

- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات لمكافحة التلوث²⁶.

- الالتزام بالمعايير العالمية لحماية البيئة.

- الحفاظ على الموارد البيئية تحسباً للأجيال القادمة.

- الالتزام بالتعامل بعناية وجدية مع المشكلات البيئية.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ضرورة التزام المؤسسات الاقتصادية بحماية البيئة، حيث تعتبر أحد متطلبات المسؤولية الاجتماعية وكذا أحد المحددات الأساسية للتنمية المستدامة، مما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة وضمان الرفاهية لأفراد المجتمع في بيئة صحية.

3.2.4 التزام المؤسسة بحماية المستهلك:

أصبح الاهتمام بالمستهلك أحد الاهتمامات الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية، خاصة في ظل تزايد الإنتاج والمنافسة الشديدة بين المتعاملين في تلبية مطالب المستهلكين واستمالة أذواقهم، ومن بين الأنشطة التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية للمستهلكين والعلماء ما يلي²⁷:

- توفير المعلومات الكاملة عن السلعة وبشكل شفاف ودقيق لكي يقرر المستهلك خياره النهائي في ضوء خبرته والمعلومات المتوفرة لديه.
- إشراك المستهلك من خلال الاستماع إلى آرائه ونصائحه وأفكاره حول المنتجات.
- إقامة علاقات مع المستهلك لأنه يشكل نقطة جذب واستقطاب لعملاء وزبائن جدد.
- توعية المستهلك وتنقيفه عبر الندوات والمؤتمرات والمعارض والإعلانات التي توضح له حقوقه والخيارات المتعددة أمامه.

إن التزام المؤسسات بحماية المستهلك والاهتمام به لاشك و أنه يدخل ضمن الاستراتيجيات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية التي تتبناها المؤسسة، لما يوفر للمستهلكين رؤية حول منتجات المؤسسة وطرق التعامل معها، وبالتالي زيادة ثقته في المؤسسة مما يسمح لها بتحقيق أهدافها وضمان خدمات جيدة لأفراد المجتمع.

من خلال هذا المحور يمكن لنا أن نقول أن مساهمة المؤسسة الاقتصادية في التنمية المستدامة يقوم على مدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، فالتنمية المستدامة الغرض منها إحداث توازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في آن واحد، بمعنى أن المؤسسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق أرباح ترضي جميع المتعاملين لكن دون الإخلال بالتزاماتها تجاه موظفيها ومحيطها الاجتماعي والبيئة الطبيعية التي تستغل مواردها، وانطلاقاً من ذلك فهي توجه نشاطاتها وفق متطلبات المسؤولية الاجتماعية، ومن هنا تبدو جليا أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

5. خاتمة: ختاماً لما سبق يمكن طرح النتائج التالية:

يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بالالتزام المؤسسات بمتطلبات بيئتها الداخلية والخارجية، وقدرتها على إحداث تكامل بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والقانونية، وهذا يحقق لها جملة من الفوائد التي تنعكس على مكانة المؤسسة اقتصادياً واجتماعياً، ويمكنها من الحفاظ على قدرتها التنافسية داخل البيئة التي تعيش فيها.

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة في ظل المشاكل البيئية التي يعاني منها عالمنا اليوم بسبب التزايد المستمر في استنزاف الثروات الطبيعية، وما خلفه التطور

التكنولوجي والصناعي من تلوث على البيئة ألزم المؤسسات الاقتصادية إلى وضع استراتيجيات اقتصادية تحقق النمو الاقتصادي المرغوب، وتحافظ على حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد البيئية المتاحة، واتخاذ كل السبل التي تضمن مكافحة التلوث بكل أشكاله، وبذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة يقوم على التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

في هذا الإطار تساهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

- انخراط المؤسسة الاقتصادية في السياسة الاقتصادية العامة للبلاد، بما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل لأفراد المجتمع ومنح مشاريع تنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم كل أنشطتها، إضافة إلى دعم القطاع الصحي والقطاع التعليمي والقطاع الثقافي.

- دعم الأنشطة الاجتماعية والمساهمة في الحفاظ على الموروثات الحضارية والثقافية للمجتمع.

- الاستغلال الأمثل للموارد البيئية وحماية البيئة من كل أشكال التلوث، ونشر الوعي البيئي.

- رفع المستوى المعيشي للعاملين وذويهم وكل أفراد المجتمع.

- تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية للتنمية.

- الاهتمام بالبيئة الداخلية (تحسين المستوى التعليمي للعاملين، منح دخل مناسب لهم، التكفل الصحي بهم وبذويهم، زيادة أرباح العملاء،...)، إضافة إلى البيئة الخارجية للمؤسسة (نشر ثقافة استهلاكية بين أفراد المجتمع وتوعيتهم...).

وبناء على هذه النتائج المتوصل إليها يمكن إيجاز التوصيات التالية:

- زيادة اهتمام المؤسسات الاقتصادية بموضوع المسؤولية الاجتماعية من خلال تخصيص موارد مالية ومادية وحتى بشرية لتفعيلها، وإيجاد مصالح خاصة بهذا الشأن على مستوى هذه المؤسسات.

- العمل على تأسيس مجلس وطني ذات طبيعة أخلاقية يعنى بمتابعة المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات ويضبط آليات ذلك، ويعد بمثابة هيئة تنسيق ومتابعة وتعاون مع الحكومة في سبيل ذلك.

- تظافر جهود جميع العاملين في ميدان المسؤولية الاجتماعية المؤسسات الاقتصادية، المجتمع، الحكومة، وسائل الإعلام، مراكز البحث العلمي.

- رغم الصفة الإلزامية أخلاقيا للمؤسسات الاقتصادية لتبني المسؤولية الاجتماعية، إلا أن تدخل الدولة يبدو ضروريا لوضع قوانين وتشريعات توجه وتنظم العملية.

- الدعوة إلى ابتكار آليات تشجيع المؤسسات الاقتصادية المساهمة في التنمية المستدامة من خلال رصد جوائز ومكافآت مادية ومعنوية.

- مواصلة البحث في الموضوع خاصة ما يتعلق بإشكاليات تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية في التنمية المستدامة، وأهم العوائق التي تواجهها في تبني المسؤولية الاجتماعية، وأفاق تجاوز ذلك.

5. المراجع

- (1) - محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية، منشورات الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 1، 2003، ص 7.
- (2) - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 63.
- (3) - طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 4، 2015، ص 49.
- (4) - منال محمد عباس، المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وأفاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 141.
- (5) - (World Bank, **Opportunities and Options for governments to promote corporate Social Responsibility in Europe and central Asia**, Evidence from Bulgaria Croatia and Romania, Working paper, March 2005 p.1
- (6) - (UNIDO and the World Summit on Sustainable Development, **Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries**, Vienna, 2002, p.5.

- (7) - فضالة خالد، قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 22، جوان 2014، ص 42.
- (8) - حسين عبد المطلب الاسرج، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، M.R.P.A, paper، العدد 54977، ابريل 2014، ص.ص 15-16.
- (9) - محمد جودت ناصر، علي الخضر، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، منشورات جامعة دمشق، 2013، ص 21.
- (10) - ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001، ص 52.
- (11) - عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 أبريل، 2008، ص.05.
- (12) - هاشم علي مرزوك الشمري وآخرون ، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، دار الأيأم، عمان، 2016، ص 45.
- (13) - هاشم علي مرزوك الشمري وآخرون ، المرجع السابق نفسه، ص ص، 55-56.
- (14) - مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، 2010، ص 09.
- (15) - أحمد لوريش، أمينة بلحاج، المسؤولية الاجتماعية ودورها في ترشيد إستراتيجية ادارة الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات، جامعة تلمسان، 14 و 15 نوفمبر، 2015، ص 14.
- (16) - عمر خطاب، معوقات التنمية المستدامة على إدارة سلسلة التوريد بمشاريع البناء، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، 2015، ص 28.
- (17) - عبيدات مقدم، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007، العدد، 07، ص 51.

- (18) - عبد القادر مغربي، حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية ودورها في إرساء استراتيجيات التنمية المستدامة، مداخلة ضمن ملتقى حول آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في صناعة استراتيجيات التنمية المستدامة، جامعة طاهري مولاي، الجزائر، ص ص، 13-14.
- (19) - هبة مصطفى كافي، مصطفى يوسف كافي، التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال، الفادوك للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص 87.
- (20) - عبد الله قلش، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز العلاقات التنظيمية داخل المؤسسات الاقتصادية، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 نوفمبر، 2016، ص 07.
- (21) - نجم عبود نجم، البعد الأخضر لإعمال المسؤولية البيئية لرجال الأعمال ، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عملن، 2008، ص 386.
- (22) - مصطفى يونس، سعد مرزق، المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور حماية المستهلك، مداخلة ضمن ملتقى حول المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و التنمية المستدامة، الجلفة، الجزائر، 2010، ص 12.
- (23) - عبد القادر شلاي، أثر القيم التنظيمية على الأداء الكلي وفعالية المؤسسة الاقتصادية من منظور أخلاقي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة ألكي محند أولحاج، البويرة، 10-11 نوفمبر، 2009، ص 45.
- (24) - وهيبة مقدم، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، 204، ص ص، 93-94.
- (25) - زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان علاقات ومشكلات، دار البحوث العلمية، الكويت، 2000، ص 07.
- (26) - نجيب دحدوح، تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 نوفمبر، 2016، ص ص، 05-06.
- (27) - وهيبة مقدم، مرجع سبق ذكره، ص، 85.